

بثلثها فالدينار هو احد الطرفين وقد صاحبه درهم او شاة  
او ثوب وفي بعض النسخ بثلثها كدينار او درهم وغيرهما يجر دينار  
بالكاف وعطف درهم باو وعطف عنونها بالواو وتغيير مثلثها  
بمود علي دينار وغيره في صورة و علي درهم وغيره في اخري  
اي فالدينار هو احد الطرفين في صورة و الدرهم طرف بدله  
في اخري وقد صاحب واحد منهما غيره كشاة فهو مثال لربا  
الفضل ووجهه علي كلا النسختين ختلفة ان يكون الوغية في احد  
الدرهمين او الدينارين الترفيقا بله من الجملة الاخري الترفيق درهم  
او الكور دينار وان جمع مع التفردين اوسع احدهما كالشاة مثلا  
كالتمد فينودي ذلك الي التفاضل بين الدينارين او الدرهمين  
واذا منع ذلك في التفاضل المتوهم وبسبب التفاضل المنوية فادري  
التفاضل المحقق الحسي كدينار او درهم باثنين **م** وسخرولو  
قريباً يعني انه يجوز التاجير في الصرف ولو كان التأخير منخما  
او من احدهما فزيباً علي مذهب المدونة مع مخالفة المجلس  
والانتقال الي دار او حاو في حوله الا في اوعاب  
تقد احدهما و طال لانه محمول علي عدم المارفة كاستقراضه  
من الي جانبه من غير ميث ولا قيام بل كل الصورة ومتبادل المثار  
اليه بلو مذهب المتينة جواز التاجير القريب وقيد بما اذا عادت  
المارفة بعملية علي الصرف كتقليب و حملها التاجر علي الخلف  
وحملها بن رشد علي الوفاق بحمل ما في المدونة علي المارفة  
ليبر ضرورة و اشار المولف لردده بقوله عطفنا علي باي جنود  
لو او كان التاجير علي الباي وهو ظاهر المذهب خلفاً  
لما في الحوازنية والنتبية عن مالك قوله وسخر عطف علي دينار

اي

اي ولا يباح صرف مخرقني كلامه لف وشورته بقوله  
لادينار الخ راجع لقوله وبفضل وقوله ومخرق الخ راجع لقوله  
ونسأ وقوله او غلبة مطوف علي ستة فزيباً اي ولو كان فزيباً  
اختياراً او غلبة في المبالغة سمي لان الخلاق في البيد كالقريب  
وهي نوع الاتفاق علي المنع في البيد **ص** او عقد و وكل في النقص  
**م** مطوف علي مدخول لو فهو مختلط في سلك الاعيان اي وكذلك  
بيطل الصرف اذا تولى قبضه غير عاقده بان عقد شتمين و وكيل  
غيره في النقص وعكسه بان يوكل في العقد ويتولى التيقن لان شرط  
صحة الصرف كون العاقده هو العاقب لانهم اجروا التوكيل مطقة  
التاجير فاجروا عليه حكمه ومحل النقص سالم يتيقن الوكيل بحضرة  
الموكل والاجاز علي الارجح وما في الناقس من المنع مطلقاً مشتمل  
وظاهر كلام المولف يشتمل ما اذا كان الوكيل شريكاً للموكل فيما  
وقع فيه الصرف فيمنع ان يتيقن بحضرة الموكل والاجاز وهو  
المتمدد من الاقوال **ص** او عاب فقد احدهما و طال **م** مطوف  
ايضا علي مدخول لو اي وكذا يفسد الصرف اذا عاب فقد احدهما  
عن المجلس و طال اي ولم يحصل مارة اجسام فان لم يطل كما لو  
استقرضه من رجل بجانبه لم يفسد مع الكراهة وببارة و طال  
بان قام و يثبت الي داره فان كان امر قريبا كحل الصورة او استقرض  
من رجل بجانبه من غير قيام ولا بستانه فقط **ص** او نقد احدهما **م**  
اي وكذا يفسد الصرف اذا عاب فقد احدهما عن المجلس ولو  
قرب لان ما ذكره مظنة الطول بان يتسلف هذه الدنانير من رجل  
من جانبه وتسلت الاخر لاندراهم من رجل من جانبه وقوله او نقد  
هي مسيلة الصرف علي الذمة والمسيلة المشار اليها بقوله او يدين الخ